



اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة  
الدورة العادية الثانية  
الجزائر العاصمة، الجزائر، 24-28 أبريل 2017

الموضوع: " الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي من أجل تعزيز العائد الديمغرافي "

مذكرة مفاهيمية

1. تعتبر اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة إحدى اللجان الفنية المتخصصة الأربعة عشرة (14)، وتُعرف بأنها أحد أجهزة الاتحاد الأفريقي وفقاً للمادة 5 (1) (ز) من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. تجتمع اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة مرة كل سنتين (2).
2. من المقرر عقد الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في الجزائر العاصمة، الجزائر من 24 إلى 28 أبريل 2017 تحت موضوع: "الاستثمار في العمالة والضمان الاجتماعي من أجل تعزيز العائد الديمغرافي". وقد أُستمد الموضوع من موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2017 "تعزيز العائد الديمغرافي من خلال الاستثمارات في الشباب" حسبما قرره رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي من خلال مقرر المؤتمر (XXVI) Assembly/AU/Dec.601 في يناير 2016.
3. يأتي مقرر رؤساء الدول والحكومات في وقت حاسم نظراً لما سيكون للاستثمارات في الشباب من أثر كبير على طبيعة تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأهداف التنمية المستدامة لعام 2030. ولهذا السبب وعملاً بمقرر المؤتمر، من المهم أن يعمل كافة الشركاء الرئيسيين معاً بشكل وثيق لضمان تحديد الأهداف الرئيسية والتخطيط لأنشطة الدورة الثانية القادمة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة. وعليه، يجب أن يحدد المشاركون في دورة اللجنة الفنية المتخصصة التحديات التي تواجهها مجالات التنمية الاجتماعية، والحماية الاجتماعية، والعمل والعمالة، ويقرروا بشأن الاستثمارات المطلوبة لتحقيق النتائج المرجوة.

#### ثانياً: العائد الديموغرافي

4. يمكن تعريف العائد الديموغرافي بأنه الفائدة التي قد يجنيها البلد الذي لديه نسبياً أكبر عدد من السكان الذين هم في سن العمل نظراً لانخفاض الخصوبة، والذي يستثمر بصورة فعالة في صحتهم وتمكينهم وتعليمهم وتوظيفهم من خلال العمل العام وإشراك القطاع الخاص.
5. أقرّ القادة الأفريقيون مراراً بالأهمية الكبيرة للعائد الديموغرافي بالنسبة للتنمية التحويلية لأفريقيا على أعلى المستويات وفي أهم المنابر الوزارية. وخلال السنوات العشر الأخيرة، أصبح من البديهي أن منظور العائد الديموغرافي يمنح أساساً استراتيجياً لتركيز وتحديد أولويات الاستثمارات في الشعوب عموماً وفي الشباب خاصة بغية تحقيق التنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي الشامل وبناء "أفريقيا متكاملة، مزدهرة وتنعم بالسلام، يقودها مواطنوها وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية".

6. تعتبر الديناميات السكانية- التغييرات في أعداد وأعمار ومواقع السكان- قوى محركة هامة لتوقعات ازدهار ورفاهية المجتمعات في العالم. ويمكن أن تشكل هذه الديناميات أيضا تحديات للتنمية الاجتماعية وحالات عدم المساواة والاستثمار في سوق العمل. وتسعى أفريقيا إلى تعزيز مجموعتها السكانية الفريدة المتزايدة وتركز على السعي إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي من خلال الاستفادة القصوى من الطاقة الشبابية الطاغية في القارة. وتبرز إمكانيات مثل هذا العائد الديمغرافي من خلال انخفاض معدلات الخصوبة مما يفضي إلى فتح المجال أمام فرصة أن يتفوق "السكان في سن العمل" على السكان من الأطفال وكبار السن من حيث العدد.

7. نظرا للهيكال الديمغرافي الحالي لأفريقيا الذي يتميز بارتفاع عدد السكان الشباب، هناك إمكانيات كبيرة للتحويل الاقتصادي. بالإضافة إلى زيادة عدد وحصص السكان في سن العمل، سيضمن إعداد وتنفيذ السياسات السليمة المتعلقة بالتعليم والصحة، بما في ذلك تنظيم الأسرة وتوفير بيئة ملائمة للاقتصاد الكلي من شأنها تسهيل خلق فرص العمل والوصول إلى العمل اللائق، زيادة في الأيدي العاملة المنتجة ويؤدي إلى نمو أكبر وزيادة في دخل الفرد. وأخيرا، يمثل تعزيز العائد الديمغرافي فرصة كبيرة لبناء قدرة الشباب على التصدي ومعالجة الأسباب الجذرية للتحديات الرئيسية المتعددة التي تواجهها أفريقيا بما في ذلك الهجرة القسرية والنزعة الأصولية والتطرف العنيف.

8. ومن الواضح أنه من خلال الاستثمارات المناسبة، ستلعب الديناميات السكانية دورا هاما في تسهيل زيادة النمو الشامل والقضاء على الفقر. ففي الواقع، إذا تم تعزيز السكان الشباب بشكل جيد، ستحقق القارة إنجازات اقتصادية أكبر. تسير أفريقيا بوتيرة أبطأ بكثير من إمكانياتها ويُعزى ذلك بشكل كبير إلى الإمكانيات غير المستغلة لشبابها. حدد التقرير الاقتصادي لعام 2016 عن أفريقيا معدل النمو للقارة بنسبة 3.7% وعلى الرغم من أن هذا يبرز الأداء المرتفع في بعض البلدان، فإن النمو الاقتصادي لم يحصل في المجالات الكثيفة العمالة. فعلى سبيل المثال، تتفوق أفريقيا حوالي 30 مليار دولار أمريكي لاستيراد الأغذية المصنعة سنويا مع أنه يمكنها أن تخلق 5 ملايين منصب شغل فقط من خلال تحويل المعادن الطبيعية بنسبة 5%. وقد حان الوقت للاستثمار في الموارد البشرية لا سيما في الشباب.

### العائد الديمغرافي وخلق فرص العمل

9. يشكل الشباب الأفريقي (15-24 عاما) ما يقارب 37% من السكان في سن العمل، غير أنهم يمثلون أكثر من 60% من السكان العاطلين في أفريقيا (البنك الأفريقي للتنمية 2013). ولمعالجة هذه النسب المرتفعة لبطالة الشباب وتضارب المؤهلات في أفريقيا، هناك حاجة إلى زيادة اليد مشاركة اليد العاملة من خلال خلق فرص العمل للشباب على وجه الخصوص. ومع الوظائف العالية الجودة التي يهيمن عليها القطاع الخاص لاستيعاب الأيدي

العاملة الجديدة وزيادة الإنتاجية العامة، هناك حاجة إلى تغيير نموذجي حيث يجب تمكين الشباب بالمهارات الضرورية لإدارة المشاريع للسماح لهم بإنشاء مؤسساتهم الخاصة. وعليه، ينبغي للحكومات توفير بيئة سياسية وبيئية أعمال تجارية، وبيئة ماليّة اقتصادية ملائمة من خلال إعداد وتنفيذ السياسات التي من شأنها تعزيز أسواق العمل المرنة، وتسهيل تنمية القطاعات المعتمدة على كثافة اليد العاملة التي يمكنها تكميل وتحرير التجارة بصورة شاملة. وتحتاج الحكومات أيضا إلى التعاون مع كبار المسؤولين التنفيذيين، والمؤسسات المصرفية الوطنية والإقليمية والقطاع الخاص من أجل تمكينها من المساهمة في ظهور جيل جديد من أصحاب المشاريع في القارة إلى جانب تعبئة التمويل الضروري. ويجب أن تصبح السياسات المناسبة والمدروسة حول المسؤوليات الاجتماعية للشركات معيارا. ويجب مشاركة ومساهمة القطاع الخاص في إعادة تدريب عدد كبير من العاطلين بغية تزويدهم بالمهارات المطلوبة في سوق العمل. وتعتبر هذه التدابير ضرورية لزيادة فرص العمل والإنتاجية المطلوبة.

#### ألف- التنمية الاجتماعية

10. يعيش في أفريقيا اليوم ما يقارب 65 مليون كبير في السن (60 سنة وما فوق)، ويرشح هذا الرقم لزيادة تصل إلى 220 مليون بحلول منتصف القرن - أكثر من 115 مليون في شمال وغرب أوروبا معا، وأكثر من 100 مليون في أمريكا الشمالية. وكانت أفريقيا قد شرعت بالفعل في 2002، من خلال اعتماد إطار السياسة وخطة عمل الاتحاد الأفريقي حول الشيخوخة، في تعزيز مهارات ومعرفة وثقافة وحكمة العدد المتزايد لسكانها من كبار السن بفضل تسين التغذية والرعاية الصحية. وكأول خطوة لضمان حقوقهم، دعت أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي إلى إعداد البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا.

11. بدأ العمل حول البروتوكول في 2008 وتم التعجيل به منذ 2013، مما أفضى إلى اعتماد البروتوكول من قبل مؤتمر الاتحاد في يناير 2016. ومنذ ذلك الحين، ركزت المفوضية على دخوله حيز التنفيذ وأدى ذلك، من جملة أمور أخرى، إلى تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية وتعزيز الأحكام المتعلقة بالضمان الاجتماعي لكبار السن في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وستبحث اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة مسألة التعجيل بدخول البروتوكول حيز التنفيذ إلى جانب تحديد الاستثمارات التي من شأنها تحقيق النتائج المرجوة فيما يخص الرعاية الطويلة الأمد لكبار السن والوصول إلى الرعاية الصحية حسبما هو منصوص عليه في المواد 10 و 11 و 15 من البروتوكول.

12. يعيش ما يقدر بنسبة 80% من المعاقين في البلدان النامية ويعاني العديد منهم من الفقر. ويعاني أكثر من 100 مليون شخص من سكان أفريقيا من الإعاقة. ويعتبر المعاقون

وأسره أكثر عرضة لمواجهة الحرمان الاقتصادي والاجتماعي من الأشخاص الأصحاء. وعالميا، هناك توعية متزايدة بشأن حقوق الإنسان العالمية واحترام حقوق المعاقين، وإدماج الإعاقة في التنمية. وتعتبر قدرات المعاقين عائدا ديمغرافيا آخر في القارة لم يتم تعزيزه بعد. غير أن مجال الإعاقة لاقى اهتماما كبيرا في مفوضية الاتحاد الأفريقي منذ عقد الدورة الأولى للجنة الفنية المتخصصة للصحة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة. وتم تدريب وبناء قدرات المسؤولين الحكوميين وممثلين منظمات المعاقين من 45 دولة عضوا بشأن خطة العمل القارية حول العقد الأفريقي للمعاقين (2010-2019)، وهو العنصر البرنامجي لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة.

13. اعتمدت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في فبراير 2016 البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المعاقين في أفريقيا الذي يعتبر العنصر القانوني لهيكل الاتحاد الأفريقي للإعاقة. وسيقدم إلى الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة لبحثه وتقديمه لاحقا إلى اللجنة الفنية المتخصصة للعدل والشؤون القانونية في 2017 قبل عرضه على أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي في يناير 2018 لاعتماده. وعلى الرغم من تحسن معيشة المعاقين في القارة عموما، ستقوم اللجنة الفنية المتخصصة للصحة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة ببحث التقرير الأول عن وضع الإعاقة في أفريقيا وسيتم إصدار مقررات بشأن نوع الاستثمارات التي ستؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج للاستفادة من عائد المعاقين غير المستغل تماما في القارة.

14. يعد زواج الأطفال ممارسة مضرّة تؤثر بشكل كبير على حقوق الطفل وتنجم عنه آثار مدمرة وطويلة الأمد (صحية، تعليمية، جسدية، نفسية، عقلية، الخ..). على حياة الفتيات ومستقبلهن. تعتبر الفتيات اللواتي يتم تزويجهن في سن الطفولة أكثر عرضة للتسرب المدرسي، وتعانين من العنف المنزلي، وتكن عرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأخرى المتنقلة جنسيا ويتوفين بسبب المضاعفات التي تحدث أثناء الحمل والولادة.

15. يمنح منظور العائد الديمغرافي أساسا استراتيجيا لتركيز وتحديد أولويات الاستثمارات في الفتيات في أفريقيا (مثل المعلومات والخدمات الخاصة بالصحة الجنسية والإنجابية، التعليم وخلق فرص العمل والنمو). وفي الوقت الذي تخبرنا به البيانات أن معيشة الفتيات اليوم أفضل من عدة جوانب من معيشة الأجيال السابقة، لا تزال الفتيات تعانين من حالات حرمان وعدم مساواة ملحوظة معظمها ناجمة عن التمييز الجنساني المستمر الذي تعاني منه الفتيات والنساء في كل مكان. لا يستطيع الأطفال المجبورون على الزواج غالبا مزاوله دراستهم ويكون وصولهم إلى الخدمات الصحية ذات الجودة محدودا إلى جانب وصولهم

المحدود إلى الأنشطة المدرة للدخل كما أنهم محرومون من فرصة المساهمة المثمرة في المجتمع فيما يخص رأس المال البشري والاجتماعي.

16. كان المسار المحدد لجني العائد الديمغرافي كاملا، بما في ذلك الشباب والشابات والفتيان والفتيات، هو استبقاء الفتيات في المدارس مما يعني، من بين أهم التدخلات، تفادي تزويجهن في سن مبكرة وما ينطوي عن هذه الزيجات من أعباء ونتائج. وعليه، تم خلال المؤتمر الرابع لوزراء التنمية الاجتماعية المنعقد في 29 مايو 2014، إطلاق حملة الاتحاد الأفريقي للقضاء على زواج الأطفال. وعليه، اعتمدت الدورة العادية الخامسة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في يونيو 2015، الموقف الأفريقي الموحد بشأن القضاء على زواج الأطفال وطلبت من مفوضية الاتحاد الأفريقي إعداد خطة عمل شاملة حول رصد تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد ورفع تقرير إلى المؤتمر عن التقدم المحرز في القضاء على زواج الأطفال في أفريقيا كل سنتين. وستبحث الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة تقرير فترة السنتين (2014-2016) عن التقدم المحرز للحملة، والمبادرات القطرية الخاصة بتنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن القضاء على زواج الأطفال، وتقترح الاستثمارات المطلوبة لتسهيل القضاء على زواج الأطفال.

#### باء- العمل والعمالة

17. يحدد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي "تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب" كأحد أهداف الاتحاد الأفريقي طبقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والصكوك الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان". وبناءً على ذلك، يوجد حكم دستوري لحماية الأمن البشري والأمن الاجتماعي والضمان الاجتماعي الذي يعتبر الحق في العمل أهم تدبير للحماية الاجتماعية والضمان الاجتماعي. وينبغي ضمان الحق في العمل لكل المواطنين في القارة لمكافحة الفقر وعدم المساواة. بلغت البطالة ونقص العمالة نسبا مثيرة للجزع في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي حيث لا تؤثر على الشباب والنساء بشكل أكبر فحسب ولكن أيضا على الرجال في سنوات إنتاجهم.

18. في يناير 2015، اعتمد مؤتمر الاتحاد الأفريقي إعلانا وخطة عمل حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة (واجادوجو + 10). ولتسهيل تنفيذ الإعلان وخطة العمل، عملت المفوضية مع منظمة العمل الدولية والشركاء الرئيسيين الآخرين (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الزراعة والأغذية، اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، إلخ.) لإعداد البرنامج ذي الأولوية الخماسي الأول لتنفيذ الإعلان وخطة العمل. ساهم الشركاء الاجتماعيون في عملية إعداد البرنامج الخماسي بشكل وثيق. ويستند البرنامج الخماسي إلى الخطة العشرية الأولى لتنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وأجندة 2030 للأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق

بالأهداف المرتبطة بالعمالة والعمل والحماية الاجتماعية/ الضمان الاجتماعي، الإنتاجية، الشركات وإدارة سوق العمل. ويشمل البرنامج الخماسي أيضا، من جملة أمور أخرى، السياسات/ البرامج الرئيسية للاتحاد الأفريقي مثل (أ) خطة الحماية الاجتماعية للاقتصاد غير الرسمي والعمالي الريفيين؛ (ب) برنامج تحسين الاقتصاد غير الرسمي؛ (ج) أجندة الإنتاجية لأفريقيا؛ (د) نظام إدارة معلومات السوق العمل؛ و (هـ) البرنامج المشترك حول هجرة الأيدي العاملة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي/ منظمة العمل الدولية/ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/ المنظمة العالمية للهجرة. يجب تنفيذ أدوات السياسة الرئيسية هذه في الدول الأعضاء من خلال آليات التعميم.

19. تم تحقيق بعض الإنجازات فيما يخص تنفيذ هذه السياسات. وأعد التقرير الأول عن الإحصاءات حول هجرة اليد العاملة في 2016. وأجريت دراسة حول الوصول إلى الضمان الاجتماعي وقابلية تحويل العمال المهاجرين في أفريقيا. وأدى ذلك إلى صياغة مشروع لفترة السنتين بتمويل من الاتحاد الأوروبي وتنفيذ من منظمة العمل الدولية. وأجريت دراسة أخرى حول الاعتراف بالمهارات وقابلية تحويل العاملين، مع تصويات قدمتها اللجنة الفنية المتخصصة للتعليم والتدريب الفنيين والمهنيين في أكتوبر 2015.

20. ستشارك الحكومات والشركاء الاجتماعيون في نقاش حول مستقبل العمل في أفريقيا بالنظر إلى اتجاهات العائد الديمغرافس وآثاره على عمالة الشباب والحماية الاجتماعية/ الضمان الاجتماعي، دمج سوق العمل، الإنتاجية والمساواة. وستبحث الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة أيضا أنشطة متابعة المائدة المستديرة الوزارية حول التجارة والعمالة بين أفريقيا-الولايات المتحدة المنعقدة في واشنطن في 22 سبتمبر 2016، فيما يخص أهمية تنسيق جهود التجارة والاستثمار مع السياسات التي تعزز حقوق العمال والنمو الاقتصادي الشامل، في إطار قانون النمو والفرص لأفريقيا. وستتقاسم وزارة العمل للولايات المتحدة، والمفوضية ومنظمة العمل الدولية نتائج المائدة المستديرة وتناقش توقعات التعاون في إطار قانون النمو والفرص لأفريقيا.

21. إن المؤتمر الوزاري حول لجنة التنمية وتعزيز الحرف اليدوية مستعد للتعاون مع المفوضية لتوفير الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية للحرفيين وأعضاء أسرهم. وسيتيح اجتماع الجزائر الفرصة لمناقشة اقتراح المؤتمر الوزاري. وأخيرا، ستتواصل اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة إلى توافق للآراء بشأن التحضيرات للدورة الـ 106 لمؤتمر العمل الدولي المقرر عقده في يونيو 2017.

### ثالثا- أهداف الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

22. سيكون الهدف العام للدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للصحة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة هو بحث الاستثمارات المطلوبة لمعالجة الفرص والتحديات من أجل جني فوائد العائد الديمغرافي مع إدماج المجموعات المستضعفة والاستفادة القصوى من نتائج العمل نحو تعزيز الضمان الاجتماعي، والقضاء على الفقر ومعالجة عدم المساواة والتنمية الشاملة.
23. ستقوم اللجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة أيضا بما يلي:
- التداول بشأن مستقبل العمل في أفريقيا بالنظر إلى التحديات الديمغرافية والاقتصادية، إلى جانب التوقعات الجديدة بشأن الطرق التي يمكن أن يحقق بها الشباب وكبار السن في أفريقيا العائد الديمغرافي في القارة.
  - مناقشة تنفيذ خطة العمل حول الموقف الأفريقي بشأن القضاء على زواج الأطفال.
  - بحث مشروع البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق المعاقين.
  - التداول والاتفاق على خارطة طريق للتعجيل بتنفيذ البرنامج ذي الأولوية الخماسي الأول حول العمالة والقضاء على الفقر والتنمية الشاملة، مع بحث واعتماد آليات/ أدوات التخطيط والتنفيذ والرصد والتقييم.
  - بحث الإسراع في دخول البروتوكول المرفق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والمتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا، حيز التنفيذ.

### رابعا- شكل الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة

24. سيتم تنظيم الدورة للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة في جزئين:
- (أ) اجتماع كبار المسؤولين (24-26 أبريل 2017) (جلسات موازية حول التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، على التوالي، في 25 أبريل 2017)
- (ب) الاجتماع الوزاري (27-28 أبريل 2017)

### خامسا- المشاركون:

25. سوف تجمع الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة الوزراء المسؤولين عن التنمية الاجتماعية والعمل والعمالة، والخبراء الحكوميين المسؤولين عن القطاعات المعنية والشركاء الاجتماعيين والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات التي لديها صفة مراقب مثل الرابطة الأفريقية للإنتاجية، والاتحاد الدولي لنقابات العمال- أفريقيا، وشبكة الأعمال التجارية لأفريقيا ومنظمة الوحدة النقابية الأفريقية. وسيتم أيضا دعوة المنظمات الأفريقية والدولية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة، العاملة في المجالات ذات الصلة.

### سادسا- موعد ومكان انعقاد الدورة

26. سوف تعقد الدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة من 24 إلى 28 أبريل 2017 في الجزائر العاصمة، الجزائر. وسيتم إبلاغ الدول الأعضاء بالمكان المحدد في الوقت المناسب.

### سابعا- اللغات

27. سيتم توفير الترجمة الفورية بلغات عمل الاتحاد الأفريقي الأربع (4): العربية، والإنجليزية والفرنسية والبرتغالية.

### ثامنا- الوثائق

28. ستكون وثائق العمل الرئيسية للدورة الثانية للجنة الفنية المتخصصة للتنمية الاجتماعية والعمل والعمالة متاحة على الموقع الشبكي للاتحاد الأفريقي [www.au.int](http://www.au.int).

### تاسعا- الأشخاص الذين يمكن الاتصال بهم

السفير الدكتور أولوالي مايجون  
مدير الشؤون الاجتماعية  
مفوضية الاتحاد الأفريقي  
البريد الإلكتروني:

MaiyegunO@africa-union.org; STRIJDOMJ@africa-union.org; [DiopO@africa-union.org](mailto:DiopO@africa-union.org);